الصباح الاقتصادية
12
العدد 3695 - السنة الثالثة عشرة
الثلاثاء 24 شوال 1441 - الموافق 16 يونيو 2020
Tuesday 16 June 2020 - No.3695 - 13 th Year

تراوح متوسط أسعار نفط برنت بين 30 و40 دولاراً في عامي 2020 و 2021

«ايكورب»: 792 مليارات دولار.. مجموع استثمارات الطاقة في المنطقة خلال 2024

أحمد عتيقة

رسم بياني توضيحي

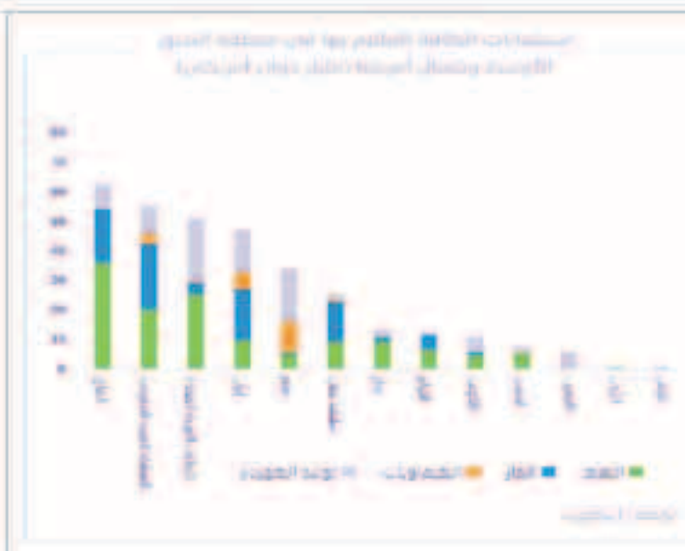
رسم بياني توضيحي

ليلى بنعلي

- المشاريع في كل من السعودية والإمارات والعراق ومصر تمثل معظم استثمارات الطاقة بدول المنطقة
- حصة القطاع الخاص في استثمارات الطاقة تقلصت إلى 19 % في 2020 مقارنة بـ 22 % في 2019
- تخفيض التكاليف الرأسمالية لقطاع الطاقة سيؤدي إلى موجة محتملة من عمليات الاندماج والاستحواذ

تتوقع الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ايكورب)، وهي مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف، أن يصل مجموع استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الخمس القادمة (2020–2024) إلى أكثر 792 مليار دولار أمريكي، وذلك وفق تقريرها «توقعات استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» للعام 2020 الذي نشرته الشركة.

وبالمقارنة مع تقرير توقعات استثمارات الطاقة للعام الماضي 2019 التي قدّر مجموع استثمارات الطاقة في المنطقة بما يزيد على 965 مليار دولار أمريكي للأعوام 2019–2023، فقد سجلت استثمارات الطاقة للأعوام 2020–2024 انخفاضاً يقدّر بنحو 173 مليار دولار أمريكي. وقد كان للاستثمارات المخطط لها النصيب الأكبر في هذا الانخفاض الذي جاء نتيجة الأزمة الثلاثية التي يشهدها العالم في عام 2020 والمتمثلة في الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19)، والأزمة النفطية، والأزمة المالية المحتملة التي قد تحدث في الفترة المقبلة.

في المقابل يشير التقرير إلى زيادة الاستثمارات الملتزم بها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 2.3% مقارنة بتراجع بلغ 6% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل، مما يعد مؤشراً على ارتفاع معدل تنفيذ المشاريع في دول المجلس نسبياً.

الأزمة الثلاثية المركّبة لعام 2020 وتبعاتها

كانت أغلبية دول العالم بنهاية الربع الأول من عام 2020 بين مطرقة الحفاظ على النشاط الاقتصادي والمجازفة بحدوث خسائر كبيرة في الأرواح، وسندان فرض جملة من القيود لاحتواء جائحة فيروس كورونا وتقبّل الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على ذلك. وفي حين أن تلك الدول قامت باتخاذ ما يناسبها من قرارات للتعامل مع هذه الأزمة دون الحاجة للتنسيق مع غيرها من دول العالم، إلا أن استئناف أنشطة أخرى مثل حركة السفر والتجارة سيتطلب التنسيق فيما بينها.

أما الأزمة النفطية، والتي جاءت نتيجة فائض المعروض وفاقمها التراجع غير المسبوق في الطلب بسبب أزمة فيروس كورونا، فتتوقع ايكورب أن تؤدي إلى إعادة هيكلة قطاع النفط والغاز السعي لتعزيز الكفاءة قدر المستطاع وحدوث عمليات اندماج واستحواذ. وبالنظر إلى عوامل السوق المختلفة مثل تفاوت أسعار خامات النفط وسوق العقود الآجلة والفعلية وغيرها، ترجح ايكورب أن يتراوح متوسط أسعار خام برنت بين 30 و40 دولاراً أمريكيا في عام 2020 وعام 2021.

ويتمثل الفصل الأخير من الأزمة الثلاثية في أزمة السيولة العالمية التي بدأت تفرض نفسها في ظل خسارة عدد متزايد من الأصول المالية قيمتها مما استدعى تدخل البنوك المركزية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لكن هناك مخاوف من أن تؤدي خطط التحفيز إلى استفحال الديون التي قد تبطئ عجلة النمو الاقتصادي.

ما الذي يدفع الاستثمارات في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يشير تقرير توقعات استثمارات الطاقة 2020–2024 إلى عدد من المشاريع العملاقة التي تقوم بها دول المنطقة والتي تشكل معظم إجمالي الاستثمار في الطاقة، ومن أبرزها مشاريع قطاع الغاز وتوليد الكهرباء في المملكة العربية السعودية (39 مليار دولار أمريكي و41 مليار دولار أمريكي على التوالي)، ومشاريع العراق في إعادة الإعمار وتوليد الكهرباء من الغاز (33 مليار دولار أمريكي)، ومشاريع الإمارات العربية المتحدة الساعية إلى تعزيز قدرتها الإنتاجية من النفط (45 مليار دولار أمريكي)، ومشاريع البتروكيماويات الجديدة في مصر (38 مليار دولار أمريكي). لافتاً التقرير في الوقت نفسه إلى أن حصة القطاع الخاص في استثمارات مشاريع الطاقة قد انخفضت لتصل إلى 19%، وذلك مقارنة بـ 22% حسب تقرير ايكورب للعام الماضي.

وتعليقاً على ما جاء في التقرير، قال د. أحمد علي عتيقة، الرئيس التنفيذي لايكورب: «إن الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا أعمق جذوراً وأطول أمداً من أي دورات انكماش شهدناها في السابق، وستلقي الأزمة الثلاثية المركبة وإعادة الهيكلة الجذرية المرتقبة في قطاع النفط والغاز بظلالها على استثمارات الطاقة لفترة قد تطول وربما تسفر عن حدوث أزمات في سلاسل الإمداد وتقلبات في الأسعار، وبالتالي، نتوقع أن يكون التعافي الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على هيئة الحرف (W)، ومع أن الاقتصاد الرقمي والابتكار في مجال الحلول الرقمية والأتمتة سيؤديان إلى تعزيز كفاءة سلاسل القيمة، إلا أنه ما تزال هناك العديد من التساؤلات المهمة التي ستؤثر سلباً على حجم الاستثمار، وبالتالي سيكون التعاون بين القطاعين الخاص والعام على الصعيد الدولي عاملاً حاسماً لسد هذه الفجوة، وهو جانب ستواصل ايكورب لعب دور فاعل ورائد فيه باعتبارها شريكاً مالياً موثوقاً لقطاع الطاقة في المنطقة.»

من جهتها قالت د. ليلى بنعلي، رئيس الاستراتيجية واقتصاديات الطاقة والاستدامة في ايكورب: «أدى أثر الأزمة الثلاثية إلى انخفاض حاد في النفقات الرأسمالية وفرض قيود على المشاريع وسلاسل الإمداد، وهو ما قد يؤدي إلى إعادة هيكلة واسعة النطاق لقطاع النفط والغاز وتسريع وتيرة إغلاق العناصر الأقل فعالية من أسهم رأس المال وتحفيز عمليات الاندماج والاستحواذ. وحسبما ورد في التقرير، فإننا نتوقع أن تخضع سلسلة القيمة لعملية إعادة هيكلة، مما سيمكّن الدول والشركات الأقوى وضعا على صعيد التكاليف ومعدلات الاستدانة من الحفاظ على قيمتها المقترحة على المدى البعيد وتحقيق العوائد للمساهمين.»

أهم التطورات في استثمارات قطاعات الغاز والبتروكيماويات وتوليد الكهرباء سجل قطاع الغاز أعلى قفزة على صعيد الاستثمارات المخطط لها، حيث نما حجم الاستثمار في هذا القطاع بما مقداره 28 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 13% زيادة) مقارنة بتقرير توقعات استثمارات الطاقة لعام 2019، وذلك إثر قيام دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير مصادر الغاز غير التقليدية وتحديدا في حقلَي الجافورة وحاتل في المملكة العربية السعودية وحقل غشا في الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن زيادة القدرة الإنتاجية في كل من قطر ومصر وسلطنة عمان.

وبالنظر إلى قطاع البتروكيماويات، تتوقع ايكورب أن تعمل دول المنطقة على توحيد استراتيجية قطاع البتروكيماويات لديها لزيادة دخلها من المنتجات الهيدروكربونية واستخلاص أكبر قدر من القيمة منها. ومن أبرز الاستثمارات في هذا القطاع مشروعَي الدقم (8.67 مليار دولار أمريكي) وصور (6.73 مليار دولار أمريكي) في سلطنة عمان، ومشروع الزور (6.5 مليار دولار أمريكي) في الكويت، ومشروع سانورب أميرال (6.34 مليار دولار أمريكي) في المملكة العربية السعودية، ومجمع شركة قطر للكيماويات في رأس لفان (4.5 مليار دولار أمريكي) في قطر.

أما قطاع توليد الكهرباء، فسجلت استثماراته تراجعاً بقدر بنحو 114 مليار دولار أمريكي نتيجة الانتهاء من عدة مشاريع ودخولها حيز التنفيذ حيز التشغيل خلال عام 2019 في كل من مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مع الإشارة إلى أن أسعار أسهم شركات مرافق الخدمات العامة في المنطقة لم تنخفض بنفس معدلات انخفاض أسعار شركات قطاع النفط والغاز، وذلك بسبب اعتدال معدل الطلب على الكهرباء والدعم الذي تقدمه بعض الدول لقطاعي الماء والكهرباء.

وعلى الرغم من غياب المشاكل الائتمانية عن قطاع توليد الكهرباء حتى الآن، إلا أن الاستثمارات في هذا القطاع تأثرت بنحو ملموس في عام 2020، حيث خفّض الإنفاق على مشاريع الطاقة المتجددة وشبكات النقل والتوزيع بسبب التأخير في تطوير المشاريع والقيود المفروضة نتيجة أزمة فيروس كورونا والانخفاض المتوقع في الطلب. ومع ذلك، يبدو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تتأثر بعد، إذ لم يطرأ أي تغيير على سوق مزادات مشاريع الطاقة المتجددة، وعلى وجه التحديد برنامج مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية. ومقارنة بالأرقام الأولية في مطلع عام 2020 الجاري وعلى ضوء تراجع أسعار النفط والغاز والتقلص غير المسبوق في الطلب، فقد خفّضت شركات النفط الكبرى وشركات النفط الوطنية والشركات المستقلة الكبرى حول العالم الإنفاق المخطط له في الصناعات ذات الصلة بالتنقيب والإنتاج بنسبة تتراوح بين 20% إلى 30%. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن شأن زيادة الاستثمار في قطاع الغاز غير التقليدي وما يحدث من تطورات في مجال الغاز غير المصاحب المخصص للاستهلاك المحلي والتنافس القائم على حصص سوق الصادرات أن توازن أثر خفض الإنفاق على صناعات التنقيب والإنتاج.

مؤشرات البورصة تستعيد عافيتها.. و«العام» يرتفع 45.92 نقطة

جلسة خضراء للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 45,92 نقطة ليبلغ مستوى 4997,49 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,93 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 123,7 مليون سهم تمت عبر 7397 صفقة نقدية بقيمة بلغت 27,09 مليون دينار (نحو 92,10 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 13,63 نقطة ليبلغ مستوى 4186,14 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,33 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 62,29 مليون سهم تمت عبر 2868 صفقة نقدية بقيمة 4,15 مليون دينار (نحو 14,11 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 62,03 نقطة ليبلغ مستوى 5409,38 نقطة بنسبة صعود بلغت 1,16 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 61,46 مليون سهم تمت عبر 4529 صفقة بقيمة 22,93 مليون دينار (نحو 77,96 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 14,50 نقطة ليبلغ مستوى 4066,01 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,36 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 45,44 مليون سهم تمت عبر 2047 صفقة نقدية بقيمة 3,26 مليون دينار (نحو 11,08 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعاً هي (امتيازات) و(سكب ك) و(تعليمية) و(المساكن) أما شركات (بيتك) و(خليج ب) و(السلام) و(الدولي) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (وثاق) و(أولى تكافل) و(العيد) و(الإنماء) الأكثر انخفاضا.

«ايكويت» تعيّن الدوسري رئيساً تنفيذياً للمجموعة

سيتقاعد الدكتور راميش راماجندران من منصبه كرئيس تنفيذي ورئيس لمجموعة ايكويت، ابتداءً من 30 سبتمبر 2020. وسيحل مكانه ناصر الدوسري، النائب الأول الحالي للرئيس التنفيذي لمجموعة ايكويت، والذي تمتد مسيرته المهنية لأكثر من 24 عاماً في صناعة البتروكيماويات عالمياً، واشتملت على العديد من المناصب القيادية العليا مع شركة صناعة الكيماويات البترولية (PIC)، وعضوية كل من إيكويت ومجلس إدارة الشركة الكويتية للأولفينات (TKOC).

وأكد سليمان المرزوقي، رئيس مجلس إدارة «ايكويت للبتروكيماويات»، حرص الشركة وفريق إدارتها العليا على إتمام هذه المرحلة الانتقالية بصورة سلسة، لا سيما وأن «ايكويت» تتأهب لمرحلة جديدة من الازدهار والنجاح المستمر. وتوجه السيد سليمان وبالنيابة عن مجلس الإدارة، بخالص الشكر والعرفان للدكتور راميش، تقديراً لحسن ثقافته وجهوده المستفيضة في كل من «إم إي جلوبال» و «ايكويت»، وما حققته كلتا الشركتين من نتائج باهرة على الصعيد العالمي.

وأضاف: «في الوقت الذي نمضي في «ايكويت» نحو مرحلة جديدة من التوسع والانتشار، يعتبر السيد الدوسري الشخص الكفء والمناسب لتولي إدارة هذه الشركة الرائدة. فهو يتمتع بالخبرة والمعرفة والرؤية لقيادة الشركة خلال الفترة القادمة، وإعدادها لإحراز مراتب جديدة من النجاح في المستقبل». من جانبه، قال رجا زيدان، نائب رئيس مجلس الإدارة ممثلا لشركة داو كيميكال: «نتطلع إلى الخبرات القيادية التي سيثري بها السيد الدوسري مجموعتنا. ولا يفوتنا أن نتقدم بوافر الشكر للدكتور راماجندران على ما تحقق من إنجازات تحت يديه كرئيس تنفيذي لشركة «إم إي جلوبال» ثم كمدير تنفيذي لمجموعة ايكويت. لقد كان لقيادة الدكتور راماجندران الأثر البالغ في إضفاء قيمة بالغة للمساهمين. وإرساء رؤية عالمية، أضحت مكوناً أساسياً من هويتنا واستراتيجيتنا. لذا فإننا نعرب له عن خالص وجزيل شكرنا على حسن القيادة والنقاني». وبدوره، ذكر السيد ناصر الدوسري إنه يتطلع إلى تولي مسؤولياته الجديدة، وأكد قائلاً: «يشرفني أن أتقلد منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة ايكويت. إني أعلم أن ما تحقق من إنجازات رائعة لهذه المجموعة هي مجرد إيذانا لما يمكننا من إنجازه مستقبلاً. وإذ

ناصر الدوسري

في «ايكويت» نحو مرحلة جديدة من التوسع والانتشار، يعتبر السيد الدوسري الشخص الكفء والمناسب لتولي إدارة هذه الشركة الرائدة. فهو يتمتع بالخبرة والمعرفة والرؤية لقيادة الشركة خلال الفترة القادمة، وإعدادها لإحراز مراتب جديدة من النجاح في المستقبل». من جانبه، قال رجا زيدان، نائب رئيس مجلس الإدارة ممثلا لشركة داو كيميكال: «نتطلع إلى الخبرات القيادية التي سيثري بها السيد الدوسري مجموعتنا. ولا يفوتنا أن نتقدم بوافر الشكر للدكتور راماجندران على ما تحقق من إنجازات تحت يديه كرئيس تنفيذي لشركة «إم إي جلوبال» ثم كمدير تنفيذي لمجموعة ايكويت. لقد كان لقيادة الدكتور راماجندران الأثر البالغ في إضفاء قيمة بالغة للمساهمين. وإرساء رؤية عالمية، أضحت مكوناً أساسياً من هويتنا واستراتيجيتنا. لذا فإننا نعرب له عن خالص وجزيل شكرنا على حسن القيادة والنقاني». وبدوره، ذكر السيد ناصر الدوسري إنه يتطلع إلى تولي مسؤولياته الجديدة، وأكد قائلاً: «يشرفني أن أتقلد منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة ايكويت. إني أعلم أن ما تحقق من إنجازات رائعة لهذه المجموعة هي مجرد إيذانا لما يمكننا من إنجازه مستقبلاً. وإذ أعرب عن بالغ امتناني للأفاضل في مجلس الإدارة لما منحوه لي من ثقة، فإنني أؤكد على العمل جاهداً في مواصلة مشوار التميّز في جودة الأعمال والإبداع والقيادة العالمية، والتي أصبحت سمة مميزة لشركة «إيكويت»». وأردف السيد الدوسري مستطرداً: «أود أن أعرب عن جزيل شكري للدكتور راماجندران على ما كان عليه من عمل دؤوب، وفكر إبداعي، والتزام بقيم ايكويت. لقد كان سبباً في تأسيس نظام متكامل، من شأنه تمكين الشركة من إطلاق عهد جديد من النجاحات». وفي الصدد نفسه، وصف الدكتور راماجندران فترة عمله كرئيس تنفيذي، بأنها واحدة من أهم النجاحات في حياته المهنية. وقال: «لقد حزت على ميزة خاصة عندما عملت مع فريق متميز على مختلف الأصعدة». وأضاف: «نفخر شركة «ايكويت» بما تحقق لها من نجاحات خلال الأعوام السابقة. ولذلي لأجزم في ثقة كاملة بأن السيد ناصر له من الكفاءات والقدرات التي تجعله مديراً تنفيذياً ناجحاً يكون سبباً، بالإضافة إلى دعم فريق القيادة الجديد، في مواصلة التميز. الأمر الذي من شأنه أن يجعل شركة «ايكويت» رائدة في مجال صناعات البتروكيماويات على الصعيد العالمي».